



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 20 حزيران/ يونيو، 2019

ماذا تريد واشنطن من طهران؟ ثوابت الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران ومتغيراتها

هشام داود
سعيدة بيدار

ماذا تريد واشنطن من طهران؟ ثوابت الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران ومتغيراتها

سلسلة: تقييم حالة

20 حزيران/ يونيو، 2019

هشام داود

باحث في الأثروبولوجيا الاجتماعية في المركز الوطني للبحوث العلمية، باريس.

سعيدة بيدار

باحثة مختصة بالدراسات الإستراتيجية في مركز تحليل المخاطر الدولية واستشرافها، باريس.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. مقدمة
2. مفاوضات قد تكون مخادعة أحياناً لطهران
3. التأثيرات المتوقعة للمفاوضات وأهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية
6. هل من خيارات عسكرية أميركية؟
6. خاتمة
8. ملحق

مقدمة

في أيار/ مايو 2018 قررت واشنطن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني Joint Comprehensive Plan of Action, JCPOA، واستؤنفت العقوبات في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. وتشهد الأزمة اليوم تنامي عمليات نشر القوات العسكرية، من خلال إرسال حاملات طائرات وبطاريات صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ، ونشر 1600 جندي إضافي في منطقة الخليج.

غير أنّ هذه الأزمة تُعدّ جزءاً من الإستراتيجية الأميركية المستمرة تجاه إيران منذ عقود. ويمكن القول إن خطة العمل الشاملة المشتركة تسعى، من بين ما تسعى إليه، لتبيّن للإيرانيين مدى حاجتهم إلى رفع العقوبات لحماية اقتصادهم؛ إذ لم يعد في إمكان الاقتصاد الإيراني أن يشهد نمواً يُذكر ما لم يندمج اندماجاً لافتاً في الاقتصاد العالمي. ولم ترغب إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، في تحويل هذا الاتفاق، إلى معاهدة (أو اتفاق تنفيذي، يخضع في كلتا الحالتين لتصديق الكونغرس، ليُجعل التزاماً قانونياً)، فهو، بحسب جون كيري، وزير الخارجية في عهد أوباما، "التزام سياسي لم يُوقّع"⁽¹⁾ فحسب؛ إذ شدّد أوباما على أن هذا الاتفاق، إذا كان لا يغيّر البتّة في طبيعة النظام الإيراني الذي لا يزال "نظام حكم دينياً استبدادياً [...]، معادياً للولايات المتحدة وللإسرائيليين، ومعادياً للسامية، وداعماً للإرهاب"⁽²⁾، فإنه سيحول، مدّة عشر سنوات، دون أن يضيف هذا النظام سلاحاً نووياً إلى ترسانته، يعزّز به قوّته، وهي قوة غير متناظرة Puissance asymétrique أصلاً، بما يتيح له تقييد الوصول الأميركي إلى الخليج Anti-accès، أو يضع حدّاً له. وأعرب أوباما عن حذره وقلقه من أن يستفيد النظام الإيراني من رفع العقوبات في عمليّاته التي تزعزع الاستقرار، قائلاً: «أؤمن الآن فعلياً بأن الإيرانيين معنيون بمحاولة العمل في مستويات موازية؛ بغية الحصول على امتيازات الشرعية الدولية والتجارة، وخفض العقوبات، بينما لا يزالون يعملون، من خلال وكلاء، بطرق مدوّرة في جميع أنحاء المنطقة. لطالما كان هذا نمطهم، وأعتقد أن من المهم جدّاً أن نحرص على كشف ما يقومون به من خلال وكلائهم، ومحاسبتهم»⁽³⁾.

إنّ رفع جزء كبير من العقوبات (باستثناء العقوبات الأساسية المتعلقة بدعم الإرهاب والانتشار النووي)، مدة ثلاث سنوات، أتاح ل طهران فرصاً غير مسبوقة في حقل التنمية؛ ففكّرت أكبر الشركات الغربية، بما في ذلك شركة بوينغ، في استثمار عشرات المليارات في البنى التحتية والقطاعات الأساسية في إيران. وفي الوقت نفسه، دفعت عملية مكافحة السلفية الجهادية العابرة للحدود الوطنية طهران إلى الاعتقاد بأن التطبيع السياسي مع واشنطن والغرب قد يصبح حقيقة. غير أنّ نشاطها العسكري ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» عزّز الاتهامات الأميركية والإقليمية ضدّها، والمتمثلة بتوسيع نفوذها الجيوسياسي، وهو ما أثبت في النهاية الفرضية الإستراتيجية الأميركية التي تفيد أن إيران بلورت إستراتيجية تتعارض في جوهرها مع المصالح الأميركية. وبالفعل، ترى واشنطن أنّ المباراة الأيديولوجية التي تحرّض الشعوب على الانتفاض ضد الأنظمة القائمة و/ أو مكافحة نفوذ/ تدخّل الغرب، إضافة إلى إمكانية التواطؤ مع روسيا والصين، أو القوى الصاعدة (مثل تركيا والهند وغيرها)، قد تمثّل عوامل «تحول دون توفير مدخل لها». وفي هذا المعنى، من غير الوارد أن ترى واشنطن إيران وقد تحولت إلى بلد نووي، لا اليوم ولا بعد عشر سنوات أو أكثر.

تكمّن أداة الإستراتيجية الأميركية، الأداة الوحيدة الفاعلة من دون شك، في فرض العقوبات. وكما أشار إليه أوباما، فلا يمكن القضاء على قدرة إيران، وقد اكتسبت المهارة، على تطوير السلاح النووي، ولكن يمكن ثنيها

1 * باحث في الأثروبولوجيا الاجتماعية في المركز الوطني للبحوث العلمية، باريس.

** باحثة مختصة بالدراسات الإستراتيجية في مركز تحليل المخاطر الدولية واستشرافها، باريس.

نقلاً عن ممثل الحزب الجمهوري، لي زيلدين، في جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في 13 أيلول/ سبتمبر 2018.

2 Thomas L. Friedman, "Obama Makes His Case on Iran Nuclear Deal," *The New York Times*, 14/7/2015, accessed on 17/6/2019, at: <https://nyti.ms/2F7uRqL>

3 Ibid.

عن وضعها موضع التنفيذ الفعلي: «اليوم، يفضّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ككثير من النقاد، ألا يكون لدى الإيرانيين أي قدرة نووية، لكن ذلك يعني، في الحقيقة، القضاء على المعرفة داخل إيران. ولم تعد التكنولوجيا النووية معقدة اليوم، ومن ثم، فإن اعتبار أنّ معيار النجاح قائم على ما إذا كانوا سيمتلكون يوماً القدرة على الحصول على أسلحة نووية ليس صحيحاً. ويبقى السؤال هنا: هل نملك أنظمة التفتيش هذه، والضمانات والإجماع الدولي، التي تستطيع ردع الإيرانيين عن الحصول على هذه الأسلحة؟ نحن حققنا ذلك»⁽⁴⁾.

مفاوضات قد تكون مخادعة أحياناً لطهران

طالما شكّلت منطقة «الشرق الأوسط الكبير» (مجموعة آسيا الوسطى، والخليج، والشرق الأدنى)، ولا تزال، جزءاً مهماً من جيوسراتيجية الولايات المتحدة. لقد أسهم حدثان رئيسان في هذه المنطقة في تثبيت الإستراتيجية الأميركية الهادفة إلى إبقاء قدرة الوصول إليها، ألا وهما الثورة الإسلامية في إيران، والغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979. وقد أدّى إلى إنشاء قيادة موحّدة مكرّسة للمنطقة (القيادة المركزية الأميركية) في بداية الثمانينيات، وإلى ترك بصمة لوجستية وعسكرية مستدامة تدريجياً، مثل إنشاء القواعد، ونشر نظم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR، Intelligence, Surveillance, Reconnaissance)، ونقل الأسلحة والتعاون والتمارين المتكرّرة والاندماج (ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وعمليات التشغيل في ما بين هياكل القوة، وغيرها. وبعد مرور أربعين عاماً، لا يزال نفاذ الولايات المتحدة الحرّ إلى المنطقة على ما كان عليه. صحيح أنّ الولايات المتحدة أحرزت تقدماً ملموساً من حيث الوجود والنفوذ، إلا أنّ الروس استعادوا قوّتهم الإستراتيجية التي جرى إثبات مستواها (في سورية)، في حين طوّر الإيرانيون قدراتهم غير المتناظرة، للتصدي للدخول الأميركي الطبيعي للمنطقة، ولا سيما في مجال القوى «غير التقليدية» (العمليات السرية للحرس الثوري الإيراني وحلفائهم الإقليميين، فضلاً عن القوة الإلكترونية)، والصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى. وتجدر الإشارة إلى تنامي قوّة الصين على جميع المستويات الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية (ولا سيما البحرية)، وإمكانية ظهور تحالفات موضوعية بين هذه الجهات الفاعلة الثلاث، ومع أطراف فاعلة محورية إقليمية، مثل تركيا، وباكستان، ودول آسيا الوسطى.

وفي هذا السياق لم تتوقّف يوماً إيران ما بعد عام 1979 عن الانتماء إلى فئة «الدول المارقة». صحيح أنها بدت منهكة، بعد أن وضعت الحرب الإيرانية - العراقية أوزارها، إلا أنها تُعدّ اليوم قوّة إقليمية توسعية ومزعزعة للاستقرار، وعلى أبواب التسلّح النووي. ومنذ عام 1995 فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية متتالية ضد طهران (في عام 1979 فرضت عقوبات لتحرير الرهائن في السفارة الأميركية، وفي عام 1984 فرض حظر على السلاح)، انطلاقاً من ثلاثة أسباب: دعم «الإرهاب» (دعم حزب الله اللبناني والتنظيمين الفلسطينيين: حماس والجهاد الإسلامي)، وانتشار الصواريخ الباليستية، والبرنامج النووي.

لقد كانت المفاوضات بين الدولتين غير رسمية، إلى حدّ ما، رافقتها فترات من الانفتاح، ولا سيّما خلال فترة حكم خاتمي، عندما خفّفت واشنطن العقوبات على نحو كبير. غير أنّ نقطة التحوّل جاءت بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على الأراضي الأميركية؛ إذ اعتقدت طهران حينئذ أنّ في إمكانها التقرب من واشنطن لترفع عنها العقوبات، بحجة النضال المشترك ضد الإرهاب السلفي التكفيري، ولا سيما في أفغانستان والعراق. لكن الولايات المتحدة الأميركية لم تستجب لذلك قط، باعتبار أنّ إيران لا تزال جزءاً من «محور الشر»، فبدأت

4 Ibid.

طهران باعتماد سياسة ثنائية من خلال التشدد في موقفها؛ إذ استأنفت برنامج تخصيب اليورانيوم الخاص بها في عام 2005، مقابل تقديم يد العون في مجال الجهد المبذول لتحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان. وقد حافظت واشنطن خلال الفترة 2005 - 2014 على سياسة شبه منفتحة، ما أتاح، في الواقع، للمسؤولين الإيرانيين النفاذ إلى السوق المالية الأميركية، من خلال قنوات غير مباشرة؛ للحؤول دون اضطلاع الإيرانيين بدور سلبي في النزاعات في العراق وأفغانستان. غير أن عقوبات فُرضت، في عام 2014، على نحو صارم، وكبّدت أي طرف ثالث ينتهك القانون أشدّ العقوبات (سدد مصرف PNB Paribas الفرنسي غرامة قياسية، بلغت قيمتها 8.9 مليارات دولار أميركي).

إنّ الجانب الانتقالي البحث لاتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي أُبرمَ في تموز/ يوليو 2015⁽⁵⁾، وفرض تدابير لوقف تخصيب اليورانيوم، وعمليات التفتيش التي يُفترض أن تنتهي في عامي 2025 و2030 («بنود الغروب» الشهيرة)، يُعدّ مرحلة أخرى من هذه المفاوضات؛ إذ إنه يعلّق البرنامج النووي الإيراني لبعض الوقت، إضافة إلى الدور المزعزع للاستقرار الذي تضطلع به إيران في بلاد المشرق وأفغانستان، ما يؤدي أيضًا إلى تعاون موضوعي ضد «داعش»، والحدّ من التدخل في المفاوضات مع طالبان. ومن الواضح أن الإيرانيين اعتقدوا أنّ هذا الاتفاق كان يعني حدوث تغيير حقيقي في الوضع الإستراتيجي، وأنّ رفع العقوبات قد تحقق، وأنّ إيران ستعود إلى موقفها الداعي إلى الحرب المشتركة ضد التطرف السلفي الجهادي. وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، آنذاك: «يكمن التهديد المشترك الذي نتعرّض له اليوم في تنامي خطر التطرف العنيف والوحشية المطلقة [...] يتجسّد التهديد الذي نواجهه في رجال مقتنعين يجتاحون مهد الحضارة. نحن بحاجة ماسّة إلى اعتماد مقاربات جديدة لمواجهة هذا التحدي. لطالما كانت إيران في طليعة الحرب على التطرف»⁽⁶⁾. غير أنّ واشنطن لا تعتبر أنّ المفاوضات اقتربت من خواتيمها، أي في ما يتعلّق بضمان عدم تسلّح إيران نوويًا، والسيطرة على أدوات عملها التقليدية (مثل الصواريخ والطائرات من دون طيار المسلحة والسفن)، وغير التقليدية (القوات شبه العسكرية والإلكترونية)، والعسكرية وغير العسكرية (التأثير الأيديولوجي والتوسّع الجيوسياسي)⁽⁷⁾.

التأثيرات المتوقعة للمفاوضات وأهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية

منذ إعادة فرض نظام العقوبات الشامل، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تتّجه الأطراف إلى التصعيد، بهدف ممارسة مزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية، ولا سيّما من خلال:

- تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، على نحو ما جرى في نيسان/ أبريل 2019، وهو المسؤول عن التأطير الأيديولوجي لقوّات حفظ الأمن الإيرانية، وتطبيق برنامج الصواريخ الباليستية، والعمليات الخارجية غير المتناظرة.

5 تحثّ خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني على التخلّص من مخزونها من اليورانيوم المخصب على نحو معتدل، وتخفيض 98 في المئة من مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب، وأنّ تخفض إلى الثلث عدد أجهزة الطرد المركزي للغاز، مدة 10 سنوات. وخلال الخمس عشرة سنة التي تلي توقيع الاتفاقية، تتعهد إيران بتخصيب اليورانيوم الخاص بها إلى 3.67 في المئة فقط، وتتعهد بعدم بناء محطات جديدة لإنتاج المياه الثقيلة. وقد حصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إذن لدخول المواقع النووية الإيرانية.

6 Arjun Kharpal, "Iran And Major Powers Reach Nuclear Deal," CNBC, 14/7/2015, accessed on 17/6/2019, at: <https://cnb.cx/2WPsDs8>

7 خلال جلسة استماع، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، عُقدت في 5 شباط/ فبراير 2019، تحدّث القائد الأعلى للقيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية، الجنرال فوتيل، عن القوة العسكرية الإيرانية، قائلاً "إيران مارست نفوذها الخبيث في جميع أنحاء المنطقة، من خلال نشاطاتها المتزايدة، غير المهنية في أغلب الأحيان، في الخليج الفارسي ومضيق هرمز. وهي تشنّ حربًا بالوكالة من خلال رعايتها للمنظمات المتطرفة العنيفة Violent Extremist Organizations, VEOs، ونشر الأسلحة التقليدية المتطورة، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والأنظمة الجوية والبحرية المسلحة غير المزوّدة بقوات عسكرية. وتعمل إيران في منطقة المنافسة الرمادية ما دون منطقة النزاع المفتوح، وتشنّ حملات إعلامية غير مقيدة، وحملات إلكترونية ضد خصومها، وتسعى فعليًا للتأثير في آليات الحوكمة الفعالة، أو إعاقتها، وفي السياسات المحلية للعديد من حيرانها الإقليميين الذين ينعمون بالسيادة".

• إنهاء الإعفاءات المقدّمة لبعض الدول التي تستورد النفط من إيران، على نحو ما جرى في 22 نيسان/ أبريل 2019 (باستثناء تلك المعطاة للعراق، وجُددت ثلاثة أشهر) مع الإفصاح عن سياسة تهدف إلى «أن تصبح صادرات النفط الإيراني صفراً».

• فرض عقوبات إضافية، على نحو ما جرى في 8 أيار/ مايو 2019، إلى منظومة العقوبات المعمول بها منذ عام 1995. والعقوبات الإضافية ذات الصلة بصناعات المعادن الصلبة الإيرانية (الحديد والصلب والنيحاس والألمنيوم)، وتشمل حظر استيراد هذه الصناعات واستثمارها والمساعدة في نقلها وتطويرها. ولا تزال العقوبات تتراكم، إلى لحظة كتابة هذا التحليل؛ إذ أضافت الولايات المتحدة سلسلة جديّة من العقوبات إلى ترسانتها العقابية بحق إيران، وهو ما يؤكد أن الخيار الأميركي، إلى جانب الردع العسكري، هو العقوبات الاقتصادية الموجهة جدّاً للاقتصاد الإيراني، وتسهم، على المديين المتوسط والبعيد، في تفكيك المجتمع الإيراني.

وعلى الرغم من أن الإيرانيين يشعرون بأن طبيعة العقوبات، في هذه المرة، أشد وأقسى بكثير مما واجهته طهران سابقاً، وهو ما يحاولون تفاديه، فإنهم أدركوا جيداً أن المسألة، بالنسبة إلى واشنطن، هي إعادة التفاوض على الاتفاق النووي (والمسائل الملحقة، ولا سيما الانتشار النووي). وهكذا، أعلنوا على الفور استئناف برنامج تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز نسبة 3.67 في المئة. وقد أفادت بعض التقارير الصحفية أنّ وكالة الاستخبارات الأميركية أعربت عن قلقها من انتشار قوَّات وسيطة، درّبتها قوات الحرس الثوري الإيراني في جميع أنحاء بلاد المشرق، كما عبّرت الوكالة عن انزعاجها من بعض النشاطات البحرية الإيرانية في منطقة الخليج. وقد أجمعت جميع التقارير الصادرة عن جهات رسمية وغير رسمية على «الفاعلية» السريعة لسياسة الولايات المتحدة في ممارسة «ضغوط قصوى»، واعتماد «سياسة تصفير تصدير النفط»، من حيث تداعياتها التي تمثلت بتراجع سريع في معدلات نموّ الاقتصادي الإيراني (انهيار الريال، وارتفاع نسبة التضخم. وقد بات النقص الذي يعانيه نظام الضرائب الإيراني غير قادر على تعويض غياب الاستثمارات)، فضلاً عن حالة القلق المسيطرة على جبهة الاحتجاج الداخلي. وتجدد الإشارة إلى أن العقوبات تؤثر في القطاعات الرئيسية، وهي المحروقات (أو الهيدروكربونات)، والذهب، والنيحاس، والحديد، والصلب، والألمنيوم، والتمويل (الوصول إلى الدولار والسوق الدولية، وإصدار الديون السيادية)، فضلاً عن السيارات، والنقل الجوي والبحري، وبناء السفن، ومشغلي الموانئ.

وفي الوقت الذي يهدّد الانهيار الاقتصادي والاستقرار في إيران، تبدو الحاجة إلى استئناف المفاوضات على خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بالبرنامج النووي أمراً ضرورياً لواشنطن من جهتين: الأولى أنّ مدّة الاتفاق قصيرة (تتضمّن «بند الغروب»، وهو بند انتهاء التخصيب بحلول عام 2025)، والجهة الأخرى أنّ ما يتعلّق بمسألة النووي وانتشاره ودعم «الإرهاب»، لم يؤخذ في الاعتبار، لذا من المتوقع أن تقترح الولايات المتحدة الأميركية اتفاقاً لا يشمل بند الغروب، وهو ما يدلّ على المضيّ قدماً في عملية فرض قيود دائمة على عملية التخصيب، والتفتيش، وإدراج مسألة الصواريخ الباليستية، وفرض معايير معيّنة، تتعلّق بدعم الميليشيات ونقل الأسلحة إليها، فضلاً عن نشر القوات البحرية الإيرانية في منطقة الخليج، وفي مضيق باب المندب.

ويرافق هذا التفاوض (الذي بدأ تقريباً بإجراء اتصالات من خلال دول إقليمية ودولية عدة):

• نشر قوَّات أميركية في منطقة الخليج (بحرية وبرية)، ووحدات من قوَّات التحالف (بما فيها قوات أميركية)، إلى جانب قوَّات سوريا الديمقراطية (قوَّات كردية - عربية)، في جميع أنحاء المنطقة الشرقية من سورية، وعلى الحدود، إلى جانب القوَّات العراقية (محاصرين بذلك الطرق المؤدية إلى إيران والعراق وسورية ولبنان وإسرائيل).

- بذل جهد دبلوماسيٍّ مع الفصائل العراقية الشيعية المسلحة، لكي تتحرّر من قبضة طهران، واعتماد سياسة تحفّز الحكومة العراقية على الامتناع عن استيراد الغاز الإيراني.
- تعزيز الدعم العسكري للجيش اللبناني (لإضعاف دور حزب الله).
- إنشاء «تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي»، وهو مشروع للتكامل الإقليمي، على الصعيد الاقتصادي «والطاقوي» والسياسي والأمني، يضم دول مجلس التعاون والأردن ومصر. ويتيح هذا المشروع التمويل الذاتي، على المستوى الأمني، ويفسح المجال أمام هذه الدول للتعاون في ما بينها. عندئذ، يمكن للولايات المتحدة أن تركز جهودها على التصدي للقدرات المناهضة لدخولها، وتحدي نفوذ روسيا والصين، وإيران (القوة الفاعلة الناشئة).
- مشروع التكامل الاقتصادي لآسيا الوسطى وأفغانستان CASA، على مستوى الطاقة والأمن. ويحفّز هذا المشروع المستثمرين من خلال برنامج "طريق الحرير الجديدة"، وبناء طرق العبور (ترانزيت) العابرة للمناطق، فضلاً عن إنشاء بنى تحتية لنقل المحروقات والكهرباء.
- نتيجة لذلك، حدّدت وزارة الخارجية الأميركية التدايعيات المتوقّعة للعقوبات، وتضمن في النهاية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وفقاً لاثني عشر شرطاً، إذ يجب على إيران⁽⁸⁾:
- أن تقدّم للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً كاملاً عن الأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، وأن تتخلى تخلياً دائماً ومؤكداً عن هذا العمل نهائياً.
- التوقف عن تخصيب اليورانيوم، وألاّ تسعى أبداً إلى إعادة معالجة البلوتونيوم، وهذا يشمل إقفال مفاعل المياه الثقيلة.
- أن تتيح دخول الوكالة الدولية، لتفتّش جميع المحطات النووية في البلاد.
- الحدّ من انتشار الصواريخ الباليستية، ووقف أي عملية لإطلاق أنظمة صواريخ تتمتع بقدرة نووية، وألاّ تعمل على تطويرها.
- إطلاق سراح كل الأميركيين وحاملي جنسيات دول حليفة، ممن جرى توقيفهم بحجّة اتهاماتٍ كاذبة.
- التوقف عن دعم المجموعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك حزب الله اللبناني والتنظيمان الفلسطينيان حماس والجهاد الإسلامي.
- احترام سيادة الحكومة العراقية، والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها، وإعادة دمجها.
- إيقاف دعمها العسكري للميليشيات الحوثية، لتسعى إلى تسوية سياسية في اليمن.
- سحب جميع قوّاتها بالكامل من سورية.
- إنهاء دعمها لطالبان والإرهابيين الآخرين، في أفغانستان والمنطقة، والتوقف عن إيواء كبار قادة القاعدة.
- وضع حدّ لدعم فيلق القدس في الحرس الثوري للإرهابيين، والحلفاء الناشطين في أنحاء العالم كافة.
- وضع حدّ لتهديداتها لجيرانها، وهذا يشمل، بالطبع، تهديداتها بتدمير إسرائيل.

8 عرض قدّمته وكالة وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، السيدة مانيشا سينغ، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، في 13 أيلول/ سبتمبر 2018.

والقائمة تطول، ولكنها تؤدي إلى تخلي طهران عن جزء كبير من سياستها الخارجية. وحتى إذا سلمنا ببعض المبالغات الأميركية في الوصف وفي المطالب، فحزب الله وحماس يُعدّان طرفين سياسيين فاعلين وشرعيين، حتى في نظر بعض المراقبين الأميركيين؛ فكيف يمكن اعتبار التهديدات الشفهية بتدمير دولة على أنها تهديد حقيقي؟ (ألم يقيم ترامب بتهديد إيران هكذا!)، وهل حقاً تؤوي إيران عناصر من تنظيم القاعدة؟

هل من خيارات عسكرية أميركية؟

قد تدفعنا هذه الأمور إلى التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة، فضلاً عن تفعيلها للعقوبات والشراكات الإقليمية، تخطّط للقيام بعمليات عسكرية محدّدة، تتجاوز انتشارها البحري والعمليات التي تشنّها في سورية والعراق؛ ذلك أن خطط طوارئ توجب، على الأغلب، للمرحلة التي تلي الخروج من اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة؛ فإيران توقّفت عن تخصيب اليورانيوم (وصدّرت ما يقارب 98 في المئة من مخزونها)، وهذا سيستغرقها، على الأقل، سنة واحدة لتجديد مخزونها الذي تحتاجه لصناعة قنبلة. وخلال هذه السنة سيكون لدى البنتاغون متّسع من الوقت للتخطيط للقيام بعملية محدّدة الأهداف، للحدّ من الانتشار، وقد تشمل:

- حصاراً بحرياً، وسيطرة مشدّدة على الحدود مع العراق؛ لتجنب أي تصدير للمحروقات (وغيرها من المواد الخاضعة للعقوبات)، ونقل الأسلحة.
- توجيه ضربات محدّدة تستهدف مواقع القيادة، وبعض المواقع الحساسة (مواقع تطوير الصواريخ ومنصّاتها ومنظومة الطائرات من دون طيار).
- هجوماً إلكترونيّاً يعطل مراكز القيادة العسكرية ومراكز القرار، وحتى مراكز الإنتاج الصناعي والطاقة. ومن ناحية أخرى، إن أيّ حملة عسكرية كبرى تقضي بقصف إيران، أو غزوها، غير واردة، وستكون نتائجها عكسية، إذ ستسبّب بمزيد من الانخراط في مشروعها النووي، وستوقع خسائر بشرية فادحة، ولكنها حتماً لن تؤدي إلى تغيير في النظام، هذا فضلاً عن العواقب الإقليمية.

خاتمة

ندرك أن هذه الاضطرابات الحاصلة اليوم بين واشنطن وطهران هي نتيجة استئناف المفاوضات على الشأن النووي، وما إلى ذلك من عوامل ذات صلة ببقاء الضمانات الكاملة لواشنطن بالوصول إلى الخليج، وأن هذه المفاوضات تجري في سياق يلائم واشنطن أكثر بكثير مما كان عليه ميزان القوى في عام 2015.

اعتقدت طهران أن في إمكانها تطوير خياراتها الاقتصادية العالمية، واستعادة مكانتها في سوق الطاقة العالمية، ومن ثم، توفير فرص العمل والاندماج الاجتماعي للشباب والطبقة الوسطى. واعتقد النظام أنه يستطيع أن يُبقي استدامته في ظل نظام حكم يجمع بين الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ويحافظ على التوازنات الأمنية السياسية. ومن جانبها، لم تعد واشنطن بحاجة إلى المحافظة على علاقة تعاون موضوعية مع إيران، ومعادية للتمرد في سورية والعراق (بعد الهزيمة العسكرية لداعش)، وتعتقد أن في إمكانها استغلال نافذة الفرصة الحالية لإرغام الإيرانيين على التفاوض بحسب شروطها.

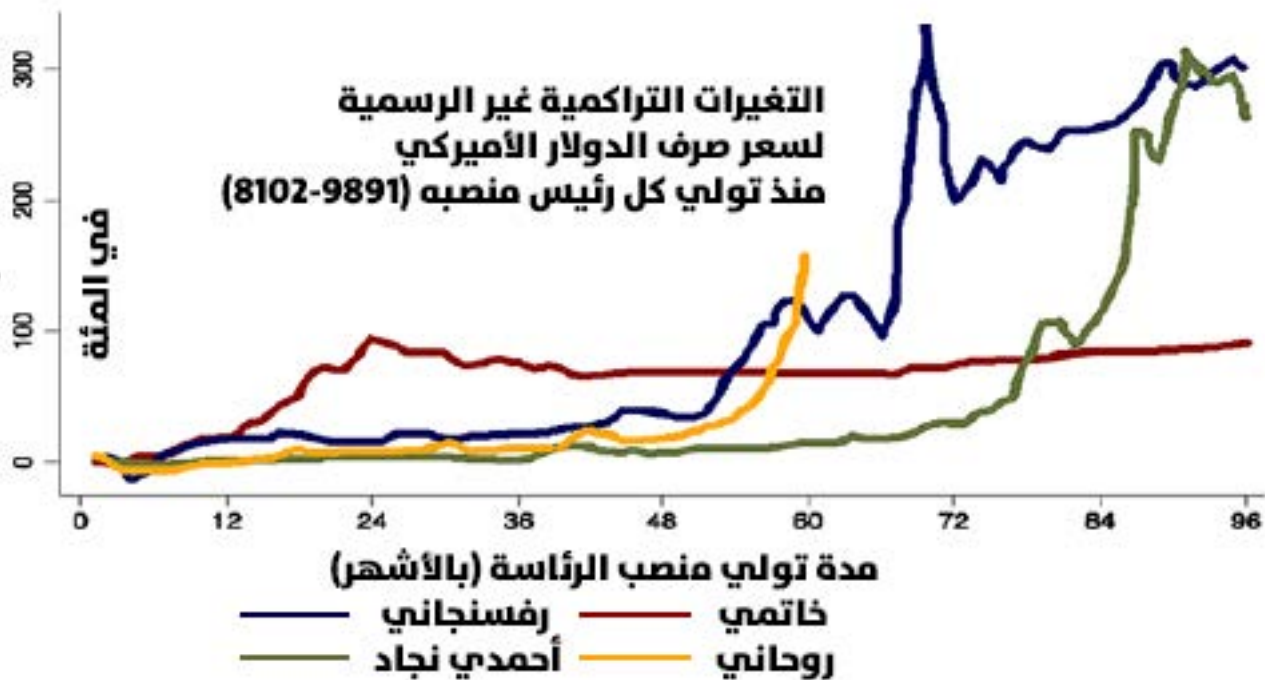
قد تقبل طهران بوضع برنامجها لتخصيب اليورانيوم تحت مراقبة دائمة، فمهما يحدث يمكن اعتباره أنه على «عتبة» الترسنة النووية، كما هي الحال مع القوى الناشئة الأخرى، مثل البرازيل واليابان وألمانيا. إلا أن المشكلة تكمن في ترسانة الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار الخاصة بها، ولن تتخلى عنها الدولة

الإيرانية بسهولة، من دون المس بسيادتها الوطنية (قدرتها الدفاعية)، واستمرارية قاعدتها الصناعية والتكنولوجية. وفي السياق نفسه، لا يمكن لإيران أن تتخلى عن سياستها القائمة على توسيع وحماية علاقاتها ومصالحها في بلاد المشرق وآسيا الوسطى وخليج عدن، وحتى في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. كذلك ليس من مصلحتها عدم الإقدام على بلورة علاقات إستراتيجية متينة مع روسيا والصين.

إضافة إلى ذلك، قد يردّد ترامب وأعضاء إدارته أنهم لا يسعون إلى تغيير النظام في إيران، غير أنّ الخطابات والأدبيات الحديثة لوزارة الخارجية تبينّ عكس ذلك، ولا سيّما التقرير الذي أصدرته، وعنوانه «نظام خارج عن القانون: سجلّ إيران للأنشطة التدميريّة»⁽⁹⁾، وتدين فيه «السلوك العدائي الذي يزعزع الاستقرار في الخارج وقمع الشعب الإيراني». هل يمكن للضغوط التي تمارسها واشنطن أن تؤدي إلى مثل هذا التغيير في النظام؟ بالطبع لا، ولكنها من المؤكد أنها ستحدث زعزعة داخلية كبيرة؛ نظراً إلى حجم الأزمة الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وإلى بعض الهشاشة الناجمة عن الاصطفافات الأصلانية داخل النظام، ولفترة الانتقال التي قد تشهد اضطرابات في البلاد في حال وفاة المرشد الأعلى (بسبب المرض). إذا اختارت القيادة، بكل حكمة، أو على الأقلّ، بمنطق، أن تباشر بالإصلاحات الهيكلية الضرورية من أعلى الهرم، يمكن للنظام أن يستمرّ في الحكم، ولا سيما في مجال التطبيع التقليدي للقوات المسلحة (إزالة الطابع السياسي عنها، وتعزيز الطابع التكنوقراطي فيها، والعلاقات المتميّزة على المستوى العسكري في الخارج، على حساب العلاقات بالمجموعات المسلحة الموازية، وما دون الدولة)، والحدّ من سيطرة القوات العسكرية (ولا سيما الحرس الثوري الإيراني)، والمؤسسات الدينية «البونيات»، على القطاعات الرئيسة للاقتصاد (تسيطر على ما تراوح نسبته بين 60 و80 في المئة من الاقتصاد الإيراني). يجب أن يحدث هذا «الإصلاح الذاتي» في سياق انسحاب إستراتيجي، ومن ثم، تراجع التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لجيرانها، وحلفائها الآتين في المنطقة.

ملحق

الشكل (1): أرقام غير رسمية عن انخفاض قيمة العملة في عهد كل رئيس لإيران



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات البنك المركزي الإيراني ومكاتب الصرافة الإيرانية.

الشكل (2): معدل التضخم السنوي في إيران



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى حسابات أجراها ستيف هانك من جامعة جونز هوبكنز بالاعتماد على بيانات من موقع Bonbast والبنك المركزي الإيراني ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

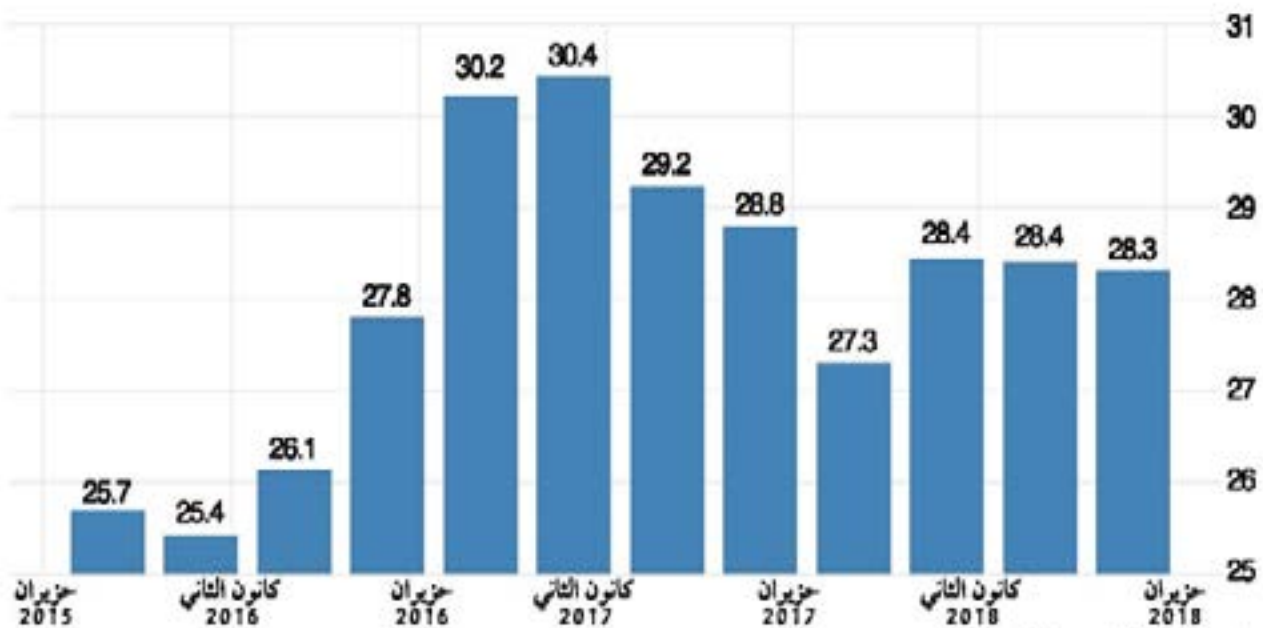
الشكل (3): النمو الاقتصادي في إيران



الأرقام هي تقديرات / توقّعات صندوق النقد الدولي 2019 / 2018

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات البنك المركزي الإيراني وتقديرات صندوق النقد الدولي (2019 / 2018)

الشكل (4): نسبة البطالة عند الشباب الإيراني

المصدر: <https://bit.ly/2Ktmsv>